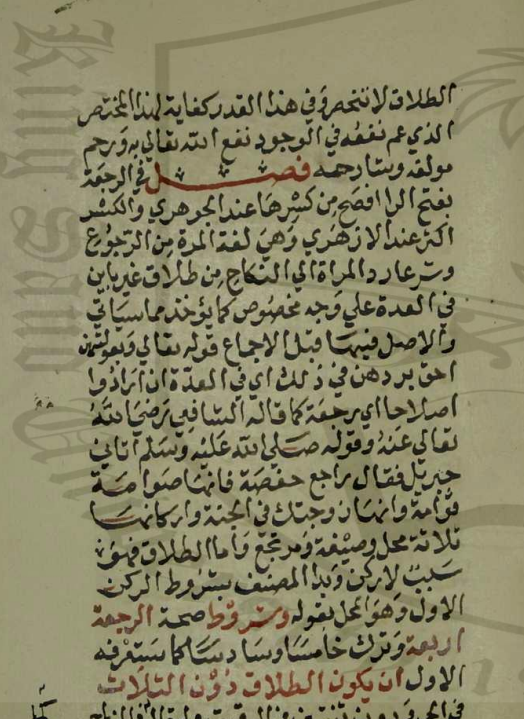


في المخلوق لا يقع المعلق لزيادة على
 المملوك وتدل لا يقع سببه لانه لو وقع المخلوق
 المعلق فتدركه التعليل ولو وقع المعلق
 لم يقع المخلوق اذ لم يقع المخلوق في المعلق وهذه
 مشكلة فسمي السريحية منسوبة لابن سريج
 وجرى عليها اكثر من الاصحاب والاول هو ما
 الشبان وهو المعتمد وقال الشيخ عز الدين لا يخبر
 التقليد في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ وروى
 لو حجت هذه المسئلة وابن سريج يري
 نسبة اليه فيها ولو عقلت الطلاق بسبب
 عرفا كصغور السمان والطلاق او عقلا كما جمع
 بين الصديق او شرعا كشيخ صومر رمضان
 لم تطلق لانه لم يخبر بالطلاق وانما عليه
 على صفة ولم يوحدها الممن فيما ذكره معتد
 حتى يحدث بها المعلق على خلاف ولو قال
 لن زوجته ان كلمت زيد فانت طالق فكلمت
 حايضا مثلا وهو يسوم لم يحدث في اصل الوجوه
 لانها لم تكلمه ولو قال كذا ان كلمت رجلا
 فانت طالق فكلمت اياها او احدا من محارمها
 طلقت لوجود الصفة فان قال قصدت منها
 من مكالمة الجانب قبل منه لانه الظاهر وقوع

الطلاق لا يتخبر في هذا المقدر كفاية لهذا المختصر
 الذي عم ففهم في الوجود نفع الله تعالى به ورحم
 مولاه وسائر رحمته **فصل في الرجعة**
 بفتح الالف اصح من كثيرها عند الجوهري والكسند
 اكثر عند الازهرى وهي لغة المرة من الرجوع
 وشرعا والمرأة في النكاح من طلاق غيرها
 في العدة على وجه مخصوص كما يؤخذ مما سياتي
 والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويعتق
 احق بردهن في ذلك اي في العدة ان ارادوا
 اصلاحها اي رجعة كما قاله المشافعي رضي الله
 تعالى عنه وقوله ص لم يرد عليه وسئل انا
 حين بل فقال مراجع حفصة فانها اصوات
 قوائم وانما ان رجعت في الحنة واركب
 ثلاثة محل وصيغة ومراجع اما الطلاق فهو
 سبب اليرك وبدا المصنف بشرط الركن
 الاول وهو محل بقوله **وسر وطاحة الرجعة**
الاول ويرك خاصا وسادس كما يستفاد منه
 في المحرورون تنتين في الرقية ولو قال في النكاح
 لم يستوفى عدد طلاق لشمل ذلك اما اذا اشترى
 ذلك فانه لا سلطنة له عليها وان الثاني ان يكون

الطلاق

W



Copyrighted King Saud University